



وزارة التخطيط التنموي والإحصاء
Ministry of Development Planning and Statistics

لمحة تاريخية عن الإحصاء بدولة قطر

اكتوبر 2016



وزارة التخطيط والتطوير والإحصاء
Ministry of Development Planning and Statistics

لمحة تاريخية عن الإحصاء بدولة قطر

أكتوبر 2016

تقديم

تعتبر الإحصاءات اللبنة المساعدة على بناء الاقتصاد الوطني المتين واتخاذ القرارات السليمة لتنفيذ خطط التنمية وذلك من خلال الرؤية الواضحة لواقع وحقيقة القطاعات الاقتصادية والأنشطة الاجتماعية المختلفة .

ويحتل الإحصاء موقعا متميزا في معظم بلدان العالم ولا سيما تلك التي تعتمد على التخطيط العلمي في بناء اقتصادها ورخاء مجتمعا ، إذ لا يمكن تحديد استراتيجيات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ووضع برامج تنفيذها المستقبلية إلا اعتمادا على قاعدة من الإحصاءات ذات الدلالة العلمية.

وتغطي شمولية العمل الإحصائي مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ، حيث تساهم البيانات والمؤشرات الإحصائية في إعطاء صورة رقمية لكل ظاهرة من ظواهر المجتمع ، الأمر الذي يساعد على تحديد صحيح لمسارات عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وإذ تعرب الوزارة عن شكرها وتقديرها للجهات الرئيسية المزودة للبيانات الإحصائية . فإنها تأمل أن يلقى هذا المنشور استحسان كافة الجهات المعنية بهذا الخصوص .

وفي الختام تؤكد الوزارة على حرصها والتزامها الدائم بالتطوير ، ونرحب بأية اقتراحات من شأنها تحسين جودة الإحصاءات .

د. صالح بن محمد النابت
وزير التخطيط التنموي والإحصاء

مقدمة

يرتبط التخطيط ورسم السياسات ارتباطا وثيقا بالإحصاءات التي تعتبر المرآة التي تعكس حالة الدولة الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية . وذلك على النحو التالي:

١ . يظهر رصيدها البشري والمادي والإنتاجي والخدمي والطاقات المولدة لذلك .

٢ . يبين مدى التطور الذي قطعه الدولة بالمقارنة مع نقاط زمنية ماضية .

٣ . هو الأساس الذي يعتمد عليه في التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية واتخاذ القرارات الموضوعية .

٤ . كما يعتبر آلية في التنبؤ المستقبلي ويساعد الدولة على القيام بوظائفها ويكشف عن عدم التنسيق والأختناقات ومواطن الهدر بالاقتصاد الوطني .

لقد أصبح الإحصاء في الوقت الحاضر ضرورة تتزايد أهميتها وتشتد ضرورتها مع اتساع أنشطة الحياة وتزايدها مما يقتضي الدعم الدائم والتطوير المستمر لمواكبة ما يستجد في العالم من تطورات .

وعبر مسيرة التنمية والتطور التي شهدتها دولة قطر ، برزت الحاجة إلى إحصاء يناط به مسؤولية جمع وتوفير البيانات الإحصائية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسكانية ، وتبلورت هذه الحاجة بصور قانون إنشاء الجهاز المركزي للإحصاء عام ١٩٨٠ (المرسوم بقانون رقم ١٢ تاريخ ١٧/٧/١٩٨٠).

مسيرة الإحصاء بدولة قطر

يسر الوزارة أن تقدم هذا الكتيب عن تاريخ مسيرة الإحصاء في دولة قطر .

١٩٠٤ : قدر الرحالة J. G. Lorimer سكان قطر في ذلك الوقت بحوالي ٢٧,٠٠٠ نسمة.

١٩٧٠ : أجري أول مسح للسكان بالعينة عام ١٩٧٠ حيث بلغ عدد السكان ١١١١٣٣ نسمة كنتيجة للنمو السريع للبلاد وبلغ عدد من هم في قوة العمل ٤٨٣٩٠ منهم ٨١٦٨ قاطرياً .

١٩٨٠ : • صدر قانون إنشاء الجهاز المركزي للإحصاء في عام ١٩٨٠ (المرسوم بقانون رقم ١٢ بتاريخ ١٩٨٠/٧/٢٧).

• وفي هذا العام قام الجهاز المركزي للإحصاء بحساب أول تقديرات للنتائج المحلي الإجمالي حيث بلغ ٢٩٠٧٢ مليون ريال قطري.

١٩٨١ : • اصدر الجهاز المركزي للإحصاء أول عدد من المجموعة الإحصائية السنوية واشتملت على إحصاءات الأحوال الطبيعية التربية والتعليم ، الصحة ، الحيوية ، القوى العاملة ، النقل والمواصلات ، الكهرباء والماء ، التجارة والفنادق ، الصناعة والنفط ، الزراعة ، الأرقام القياسية والأسعار ، التجارة الخارجية ، البنوك والتأمين ، المالية العامة.

• كما اصدر الجهاز أول عدد من دولة قطر في أرقام .

• في أكتوبر من هذا العام أجري أول بحث تحت مسمى بحث الخصائص الاجتماعية والاقتصادية بالعينة ، ومن أهم نتائجه تقديرات السكان حيث بلغ عدد السكان ٢٤٤٥٣٤ نسمة منهم ١٥٥٥٧٨ ذكر و ٨٨٩٥٦ أنثى.

أما عدد القوة البشرية ممن هم في سن ١٥ سنة فأكثر فبلغ ١٦٥٤٥٠ منهم ١١٢٧٨٥ ناشطاً اقتصادياً.

١٩٨٢ : • بدأ في هذا العام إجراء أول بحث لدخل وإنفاق الأسرة في دولة قطر والذي يستمر عادة لمدة عام وانتهى في عام ١٩٨٣ م وصدرت نتائجه في ابريل عام ١٩٨٤ م . ومن أهم أرقامه أن نصيب الفرد القطري من الإنفاق قد بلغ ١٣٦٠ ريالاً ونصيب الفرد غير القطري من الإنفاق قد بلغ ١١٦٩ ريالاً.

ثم توالت هذه البحوث في الأعوام ١٩٨٨ م و عام ٢٠٠١ م وأخرها كان عام ٢٠١٣ م .

● إصدار أول نشرة عن إحصاءات الطاقة والصناعة واشتملت على بيانات نشاط التعدين واستغلال المحاجر والصناعة التحويلية والكهرباء والماء.

● إصدار أول نشرة عن التجارة الخارجية (الواردات).

● ١٩٨٤ : قام الجهاز المركزي للإحصاء في هذا العام بإجراء أول مسح للعاملين في القطاع الخاص وصدرت نتائجه في نشرة متخصصة .

● إصدار أول نشرة عن دخل الأسرة وإنفاقها .

● ١٩٨٥ : إصدار أول عدد من كل من نشرتي الإحصاءات الحيوية (المواليد والوفيات) و(الزواج والطلاق).

● ١٩٨٦ : في ١٦ مارس من هذا العام أجري أول تعداد شامل للمباني والوحدات السكنية والأسر والمنشآت في دولة قطر ، وتعتبر هذه العملية من أكبر العمليات الإحصائية التي قام بها الجهاز المركزي للإحصاء وصدرت نتائجه بمجلدين الأول ويحوي نتائج تعداد المباني والوحدات السكنية والأسر والأخر يحوي نتائج تعداد المنشآت .

وبلغ عدد السكان في ذلك الوقت ٣٦٩٠٧٩ نسمة منهم من الذكور ٢٤٧٨٥٢ والإناث ١٢١٢٢٧ نسمة ، ثم تلاه تعداد ١٩٩٧ م وتعداد ٢٠٠٤ م و تعداد ٢٠١٠ م و تعداد مبسط ٢٠١٥ م.

١٩٨٨ : • إصدار أول نشرة عن نشاط تجارة الجملة والتجزئة واشتملت على بيانات تجارة الجملة والعمولة وتجارة التجزئة .

• وصدرت كذلك نشرة البناء والتشييد وتشتمل بياناتها على بيانات الإنشاءات العامة للمباني وغير المباني والمقاولات الجزئية وإنشاءات الهندسة المدنية .

١٩٨٩ : • أجري في هذا العام أول مسح للتوظيف والأجور وساعات العمل واشتمل على عدد المنشآت والمشتغلين والأجور الشهرية ومتوسطات الأجور وساعات العمل الشهرية والأرقام القياسية للأجور .

• وفي هذا العام كذلك صدرت أول نشرة لرخص البناء والمباني المكتملة وأول نشرة عن إحصاءات البنوك و التأمين وأول نشرة عن الملاحة البحرية .

١٩٨٩ - ١٩٨٠

- ١٩٩٠ : في هذا العام صدرت أول نشرة عن إحصاءات الخدمات الاجتماعية والشخصية ، والتجارة الخارجية (الصادرات) .
- ١٩٩٣ : اجري في هذا العام ثاني تعداد شامل للمنشآت في دولة قطر، وكذلك صدرت أول نشرة عن المشتغلين حسب القطاعات .
- ١٩٩٦ : إصدار دليل تصنيف النشاط الاقتصادي الوطني (ISIC3).
- ١٩٩٧ : في ١٦ مارس من هذا العام أجري ثاني تعداد شامل للمباني والوحدات السكنية والأسر والأفراد والمنشآت حيث بلغ عدد السكان في ذلك الوقت ٥٢٢٠٢٣ منهم ٣٤٢٤٥٩ من الذكور و١٧٩٥٦٤ من الإناث ، وبلغ عدد المباني ٧٩٥٤٩ مبنى ، وعدد الوحدات السكنية ٩٢٣٠٢ وحدة ، وعدد الأسر ٧٣٣٤٢ أسرة.
- ١٩٩٨ : في هذا العام جرى ضم الجهاز المركزي للإحصاء إلى مجلس التخطيط لتتكمّل العملية التخطيطية مع العملية الإحصائية وإعطائه الدعم اللازم فنياً وبشرياً ومادياً .

٢٠٠١ : • في هذا العام أُجري أول تعداد زراعي في دولة قطر حيث بلغ عدد الحيازات الزراعية ٣٥٥٣ حيازة ، وتم هذا التعداد بالتنسيق بين إدارة الإحصاء بمجلس التخطيط ووزارة الشؤون البلدية والزراعة .

• تنفيذ أول مسح عن القوى العاملة بالعينة بالتعاون بين الأمانة العامة لمجلس التخطيط و وزارة شؤون الخدمة المدنية والإسكان .

٢٠٠٢ : في هذا العام صدرت باقة من أول النشرات عن :

- إحصاءات خدمات الأعمال
- إحصاءات النقل والمواصلات
- إحصاءات المطاعم والفنادق
- الحسابات القومية
- الأسعار والأرقام القياسية
- مسح القوى العاملة بالعينة

٢٠٠٣ : صدرت نشرة خاصة تحت مسمى دليل المنشآت الاقتصادية .

٢٠٠٤ : • في ١٦ مارس من هذا العام أُجري ثالث تعداد شامل للمباني والوحدات السكنية والأسر والأفراد والمنشآت حيث بلغ عدد السكان في ذلك الوقت ٧٤٤٠٢٩ منهم ٤٩٦٣٨٢ من الذكور و٢٤٧٦٤٧ من الإناث ، وبلغ عدد المباني ٩٩٢١٧ مبنى ، وعدد الوحدات السكنية ١٢٦٢٠٣ وحدات، وعدد الأسر ١٠٢١٨٤ أسرة .

• إصدار أول تقرير عن النوع الاجتماعي (المرأة والرجل صورة إحصائية) بالتعاون مع المجلس الأعلى لشؤون الأسرة .

- ٢٠٠٥ : إصدار أول تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية .
- ٢٠٠٦ : • إصدار أول تقرير عن مؤشرات التنمية المستدامة .
- وفي هذا العام أجريت مجموعة من المسوح الهامة .
- المسح الصحي العالمي بالتنسيق مع الهيئة الوطنية للصحة .
- مسح الإعاقة بالتنسيق مع المجلس الأعلى للأسرة .
- مسح المواصلات بالتنسيق مع هيئة التخطيط العمراني .
- إصدار النشرة السنوية للإحصاءات الاقتصادية تضم إحصاءات أنشطة :
 - ١ . الطاقة والصناعة
 - ٢ . البناء والتشييد
 - ٣ . تجارة الجملة والتجزئة
 - ٤ . الفنادق والمطاعم
 - ٥ . إحصاءات النقل والاتصالات
 - ٦ . إحصاءات البنوك والتأمين
 - ٧ . إحصاءات خدمات الأعمال
 - ٨ . إحصاءات الخدمات الاجتماعية والشخصية .
- صدرت نشرة الحسابات القومية بناءً على نتائج المسح الاقتصادي الذي يجري بشكل سنوي بالاستعانة ببيانات تصدر من وزارة البلدية والتخطيط العمراني ووزارة المالية ومصرف قطر المركزي والإدارة العامة للجمارك .

٢٠٠٧ : في هذا العام صدر القرار الأميري رقم (٢٥) بإنشاء جهاز الإحصاء .

٢٠٠٨ : ● اجري في هذا العام رابع تعداد للمنشآت بالدولة وأجري كذلك مسح العقارات .

● إصدار أول ملخص تحليلي لنتائج مسح دخل الأسرة وإنفاؤها ٢٠٠٦/٢٠٠٧ .

٢٠٠٩ : ● إصدار أول تقرير ملخص تحليلي لنتائج مسح القوى العاملة بالعينة .

● إصدار أول تقرير للرقم القياسي لأسعار المستهلك بصفة شهرية .

● أجري في هذا العام أول مسح للاستثمار الاجنبي بالتعاون مع مصرف قطر المركزي .

● ٢٠١٠ : في ٢٠ أبريل من هذا العام أجري رابع تعداد شامل للمباني والوحدات السكنية والأسر والأفراد والمنشآت حيث بلغ عدد السكان في ذلك الوقت ١٦٩٩٤٣٥ منهم ١٢٨٤٧٣٩ من الذكور و ٤١٤٦٩٦ من الإناث ، وبلغ عدد المباني ١٣٧٤٢٤ مبنى ، وعدد الوحدات السكنية ٢٥٩٠٦٦ وحدة ، وعدد الأسر ١٤٦٧٠٧ أسرة .

- إصدار أول مطوية للمؤشرات السكانية والاجتماعية .
- إصدار أول فصل في المجموعة الإحصائية (المجتمع المدني) .
- إصدار أول تقرير عن قطر إسقاطات السكان والتوظيف .
- إصدار أول تقرير ملخص تحليلي للزواج والطلاق.
- إصدار الرقم القياسي لأسعار المنتج في القطاع الصناعي بشكل دوري ربع سنوي.
- إصدار التقديرات الربع سنوية للنواتج المحلي الإجمالي حسب النشاط الاقتصادي (كل ثلاثة شهور) .

● ٢٠١١ : إصدار أول فصل في المجموعة الإحصائية خاص بالرياضة تم فصله عن فصل الإعلام والثقافة والسياحة.

- إصدار أول فصل في المجموعة الإحصائية خاص بالتدريب .
- إصدار أول تقرير: قطر إحصاءات اجتماعية .

٢٠١٢ : • نفذ أول مسح في قطر عن «مسح استخدام الوقت» .

• نفذ أول مسح في قطر معني بأوضاع المرأة والطفل «المسح العنقودي المتعدد المؤشرات» بالتعاون مع مؤسسة قطر والمجلس الاعلى للصحة ومنظمة اليونسيف .

• إصدار إطار إحصاءات الرياضة .

• إصدار أول تقرير عن الإحصاءات البيئية .

• تنفيذ أول مسح وطني تدريجي لعوامل الأخطار للأمراض المزمنة غير المعدية .

• إصدار أول مطوية لليوم الرياضي للدولة .

• إصدار أول نشرة ربع سنوية لإحصاءات التجارة الخارجية (كل ثلاثة أشهر) .

• إصدار أول عدد من «نافذة على الإحصاءات الاقتصادية في دولة قطر» وتصدر كل ثلاثة أشهر بصفة دورية .

٢٠١٣ : • صدر القرار الأميري رقم ٤ لسنة ٢٠١٣ بتشكيل الحكومة الجديدة والتي ضمت وزارة التخطيط التنموي والإحصاء وتعيين سعادة الدكتور / صالح بن محمد النائب وزيراً للتخطيط التنموي والإحصاء. وشملت وزارة التخطيط التنموي والإحصاء ما كان يعرف سابقاً بالأمانة العامة للتخطيط التنموي وجهاز الإحصاء .

- تنفيذ أول مسح عالمي لاستهلاك التبغ بين البالغين بالتعاون مع المجلس الاعلى للصحة.
- وفي هذا العام تم البدء في إجراء مسح القوى العاملة بالعينة بشكل ربع سنوي.
- إصدار أول مطوية عن يوم البيئة القطري.
- إصدار أول تقرير شهري للتجارة الخارجية يتضمن بيانات عن الصادرات والواردات والسلع المعاد تصديرها .
- إصدار الرقم القياسي لأسعار المنتج شهرياً .
- إجراء المسح الثالث لدخل الأسرة وإنفاقها .
- إجراء المسح الثاني للاستثمار الأجنبي بالتعاون مع مصرف قطر المركزي .

٢٠١٤ : الإصدار الأول عن:

- نتائج مسح استخدام الوقت
- ملخص تحليلي للمسح العنقودي المتعدد المؤشرات
- إحصاءات الثقافة .
- البحث العلمي والتطوير .
- نشرة قطر ; إحصاءات شهرية .

● ٢٠١٥ : في ٢٠ أبريل من هذا العام أجرى التعداد السكاني الخامس بالدولة « التعداد المبسط للسكان والمساكن والمنشآت ٢٠١٥ » حيث بلغ عدد السكان في ذلك الوقت ٢,٤٠٤,٧٧٦ نسمة منهم ١,٨١٦,٩٨١ من الذكور و ٥٨٧,٧٩٥ من الإناث ، وبلغ عدد المباني ١٨٨,٨٠٩ مبنى، وعدد الوحدات السكنية ٢٤٦,٣٩١ وحدة، وعدد الأسر ٢٠١,٤٣٢ أسرة.

● إعداد وتطبيق التصنيف الوطني المنبثق من التنقيح الرابع للتصنيف الصناعي الدولي الموحد للأنشطة الاقتصادية

● إصدار أرقام الحسابات القومية على سنة أساس جديدة (٢٠١٣)، كما تم نشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك والرقم القياسي لأسعار المنتج في القطاع الصناعي بسنة أساس جديدة (٢٠١٣) .

● إصدار أول بيان صحفي شهري لإحصاءات رخص البناء .

● إصدار أول تقرير سنوي للرقم القياسي لأسعار الآلات والمعدات .

● ٢٠١٦ : نشر تقرير المستوى المعيشي بدولة قطر.

● نشر الإصدار الأول من تقرير إحصاءات المياة بدولة قطر.